



حلقة نقاش الخبراء الدوليين حول تحديات الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، التي نُظمت كجزء من مشروع تعزيز تطبيق وإنفاذ حظر توريد الأسلحة على كوريا الشمالية SAENK التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، وذلك في جنيف بسويسرا في الفترة الواقعة بين 9 - 10 أيلول/سبتمبر 2019

تقرير ورشة العمل

مقدمة

يقدم هذا التقرير ملخصاً موجزاً لحلقة نقاش الخبراء الدوليين حول تحديات الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، التي انعقدت في جنيف بسويسرا في الفترة من 9 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2019.

تندرج ورشة العمل هذه ضمن الإطار الأوسع لمشروع «ساينك» الذي يهدف إلى تعزيز التطبيق والإنفاذ الوطني لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية). ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للمشروع في توفير الدعم لمجتمع ناشئ من الممارسين بشأن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة للتعاون طويل الأجل. وفي ضوء حقيقة أن التدابير التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على كوريا الشمالية تنطوي على مجموعة من العقبات التي تُجسد العديد من التحديات العامة المتعلقة بتطبيق وإنفاذ حظر توريد الأسلحة، يمكن استخدام حالة كوريا الشمالية كمثال توضيحي للمساهمة في فهم أوسع للتحديات ونقاط القوة والقيود المتعلقة بهذه التدابير القسرية والوقائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد مشروع «ساينك» حلقة نقاش للخبراء الدوليين حول تحديات الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة من أجل:

- (1) التعريف بمشروع «ساينك» وأهدافه وغاياته ونتائج البحوث الأولية للخبراء والممارسين في هذا المجال، بما يشمل الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية؛
- (2) تبادل ومراجعة النتائج الأولية من المواد المنتجة في إطار مشروع «ساينك»؛
- (3) تقديم أدلة إلى دوائر السياسات بشأن كيفية تهرّب كوريا الشمالية من العقوبات واستكشاف بعض الإستراتيجيات المضادة التي يمكن استخدامها على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (4) الاستفادة من عروض الخبراء المتخصصين لنتائج أبحاثهم أو مشاريعهم ووجهات نظرهم حول تقنيات كوريا الشمالية للتهرب من العقوبات، بالإضافة إلى التطبيق والإنفاذ الفعّالين؛ و
- (5) إلقاء الضوء على العناصر التي تُعدّ موضع اهتمامٍ ومبعث قلقٍ مشتركين بين مختلف المشاريع المعنية بالتهرب من العقوبات والتطبيق والإنفاذ الفعّالين لحظر توريد الأسلحة.

الشراكة والمساهمة

تعاون برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مع وزارة الشؤون الخارجية الهولندية والدكتورة إيريك موريت، رئيسة شبكة العقوبات الدولية بجنيف للدراسات الدولية والتنمية (IHEID)، في تنظيم هذه الفعالية. وشارك في الاجتماع 32 خبيراً دولياً يعملون في مسألة كوريا الشمالية، والتهرب من العقوبات، وعمليات حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بشكل عام. وضمّ هؤلاء الخبراء ممثلين عن الحكومات (بما في ذلك وزارة خارجية هولندا ووزارة خارجية جمهورية كوريا ووزارة الخارجية اليابانية ووزارة الخارجية الأمريكية) ومنظمات زميلة من منظمات المجتمع المدني المؤسسات البحثية/الأكاديمية الموجودة في أوروبا (مع عدد من المشاركين المقيمين في جنيف) والولايات المتحدة.

مخطط ورشة العمل وإجراءاتها

تضمنت الورشة أربع جلسات مواضيعية واسعة تغطي ثماني مجموعات مواضيعية، بما في ذلك عروض قدمها فريق برنامج مسح الأسلحة وخبراء متخصصون، تلاها مناقشات قصيرة. تناولت العروض المواضيع التالية:

- (1) حظر توريد الأسلحة: الأبعاد والأطراف الفاعلة والاستنتاجات الرئيسية من الأبحاث؛
- (2) حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوريا الشمالية: آخر التطورات والتحديات؛
- (3) أنظمة حظر توريد الأسلحة غير التابعة للأمم المتحدة المفروضة على كوريا الشمالية؛
- (4) أساليب التهريب المستخدمة للتهرب من العقوبات؛
- (5) عمليات النقل غير المشروع من قبل كوريا الشمالية؛
- (6) الإستراتيجيات التي تستخدمها كوريا الشمالية والإستراتيجيات المضادة لمعالجة تقنيات التهريب الكورية الشمالية؛
- (7) نهج السياسات وبناء القدرات: وجهات نظر من المجتمع الدولي؛ و
- (8) التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة: التحديات والأمثلة على الممارسات الفضلى والتعاون.

ركزت التوصيات التي تمخّضت عنها المناقشات على المواضيع التالية:

- تعزيز حوار أوثق على مستوى متعدد القطاعات ومعالجة الثغرات في إدارة العقوبات على المستوى العالمي: على سبيل المثال، لا يشمل عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا تشارك المنظمات الدولية الرئيسية، مثل المنظمة البحرية الدولية، في أعمال العقوبات؛
- إيجاد السبل لتشجيع المشاركة السياسية بنحو أفضل: يمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال التركيز على إدارة المخاطر؛
- الاستثمار في البحوث التي تساعد في تسليط الضوء على التحقيقات المفتوحة المصادر؛
- تعزيز الشراكات في جهود الامتثال للعقوبات بين الأمم المتحدة وشركائها الرئيسيين (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي من حيث التدابير التقيدية المتخذة بصورة مستقلة) من أجل ضمان التنفيذ والرصد الفعالين للعقوبات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، بالنظر إلى عدم وجود آليات مراقبة مناسبة مثل فرقة الخبراء أو الهيئات المكافئة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية على المستوى الإقليمي؛
- تشجيع الاستخدام الأفضل لخبرات المنظمات الإقليمية والدولية؛
- النظر في الروابط وأوجه التآزر مع الصكوك الدولية ذات النطاق الجغرافي الأوسع، وخصوصاً مع الصكوك المعنية - على الأقل إلى حد ما - بالعقوبات، مثل معاهدة تجارة الأسلحة والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار؛
- تعزيز البحث في الطرق التي تتفاعل بها العقوبات مع بعض المجالات السياسية الرئيسية الأخرى وتعزيز أوجه التآزر مع السياسات المتعلقة بمجالات أخرى، على سبيل المثال، الحوار والوساطة والتجارة والأمن السيبراني والتكنولوجيات المدعومة بتكنولوجيات الأصول الرقمية المشفرة/سلسلة السجلات المغلقة (البلوكتشين)؛
- النظر في مزيد من المسح/البحث في الأساليب التي تستخدمها كوريا الشمالية للتهرب من العقوبات؛
- ضمان إدراج مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة عند تنظيم أعمال بناء القدرات على المستويين الوطني أو الإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة بين القطاعين العام والخاص؛ و
- زيادة استخدام بعثات التحقيق للكشف عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة والإبلاغ عنها.

وقد استرشد محتوى ورشة العمل بمواد تحتوي معلومات أساسية وبيانات جمعها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة خلال الأشهر الأولى من مشروع «ساينك» لإعداد ورقة بحثية (ورقة إحاطة) حول آليات الإتجار غير المشروع من كوريا الشمالية، وثلاثة أدلة "إرشادية" حول كيفية تطبيق وإنفاذ الحظر المفروض على ذلك البلد محتوى ورشة العمل. وساعدت الآراء المستنقاة من المشاركين فريق مشروع «ساينك» في اكتساب فهم أعمق للتحديات العامة المتعلقة بتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوريا الشمالية. وهذه التحديات هي:

- التشريعات واللوائح الوطنية التمكينية غير الكافية وغير الملزمة وغير المتكافئة و/أو المتقدمة؛
- عدم تقديم التقارير والتأخر في تقديمها من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يعوق، إلى جانب أمور أخرى، قدرة فريق الخبراء على تحليل التحديات التي تواجه التنفيذ الوطني؛
- الافتقار إلى الرقابة، لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات البحرية؛
- الافتقار إلى تبادل المعلومات والمعرفة؛
- عدم الفهم الكافي من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن وتدني درجة الأولوية المعطاة لهذه القرارات؛ و
- نقص الخبراء التقنيين المؤهلين تأهيلاً مناسباً.

كذلك جرى استكشاف الحلول الممكنة لمعالجة هذه الثغرات وتحسين التطبيق والإنفاذ:

وقد دُعيت الدول الوطنية إلى:

- اعتماد آليات وطنية لمعالجة التزامات العقوبات؛
- إجراء تقييمات للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالانتشار؛
- إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات للإشراف على تطبيق العقوبات وإنفاذها؛
- تعزيز السلطة القانونية والإدارية في البلدان الموردة والبلدان المجاورة؛ و
- تفعيل قنوات الاتصال المفتوحة مع فريق خبراء الأمم المتحدة والوكالات الوطنية وأصحاب المصلحة الخارجيين أو تعزيزها.

ووجّهت الدعوة إلى صنّاع السياسات والممارسين من أجل:

- تنظيم أنشطة توعوية لتعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص؛
- إجراء تقييمات لمخاطر الانتشار والتهديد على المستوى الدولي؛
- توصية الشركات المدرجة في الأسواق المالية العالمية بالإفصاح عن امتثال سلاسل العمل والإمداد الخاصة بها لحظر توريد الأسلحة، وتوصية المؤسسات الاستثمارية باتباع نفس المعيار للكشف عن استفساراتها المقدمة إلى الشركات المدرجة والردود الواردة منها.

كما أبدى بعض الخبراء عدداً من الملاحظات (الهامة) حول طبيعة مساعي العقوبات بشكل عام، وعمل مشروع «ساينك» وبعض مكوناته بشكل خاص. وفيما يلي بعض الاقتراحات الرئيسية:

- (1) يلزم المزيد من التفكير في طبيعة عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على كوريا الشمالية، التي يمكن اعتبارها عقوبات شاملة وليست موجهة.
- (2) ينبغي النظر في نهج أكثر استهدافاً في تطبيق وإنفاذ عقوبات الأمم المتحدة على كوريا الشمالية وينبغي أن ينعكس ذلك في خطاب مشروع «ساينك» وأنشطته.
- (3) ينبغي تقسيم أنشطة بناء القدرات إلى حلقات عمل للتوعية الأساسية وأنشطة لزيادة التوعية موجهة لفئات معينة (مثل سلطات الموانئ).

وقد أخضع بعض المشاركين الأساس المنطقي لمشروع «ساينك» للتساؤل مقترحين ما يلي:

- (1) ينبغي أن ينظر مشروع «ساينك» فيما إذا كان تعزيز تنفيذ نظام عقوبات الأمم المتحدة وحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة يستحق كل هذا الجهد حقاً، لأن كوريا الشمالية تواصل انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة، ويُظهر أحدث تقرير لفريق الخبراء أن نظام العقوبات متعدد الأطراف الذي صُمم بناءً على تصوّر أنه سيستهدف برامج الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية لم يكن فعالاً.
- (2) ينبغي أن يدرس المشروع الأساس المنطقي لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوريا الشمالية، الذي يرمي في النهاية إلى منع تدفق الموارد إلى برنامج أسلحة الدمار الشامل وليس منع عمليات النقل المرتبطة بالأسلحة من كوريا الشمالية وإليها. لذلك ينبغي النظر إلى تدابير مجلس الأمن بشأن الأسلحة التقليدية كتدابير ثانوية، وكذلك إلى عمليات الحظر ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات التفتيش الإلزامية، على أنها إجراءات تنفيذية. إلا أن المجتمع الدولي لم يركّز بعد على عمليات نقل الأسلحة التقليدية من كوريا الشمالية وإليها، وإن محاولة الحفاظ على تركيز المجتمع الدولي على هذا الجانب هي العنصر الرائد فعلاً في مشروع «ساينك».
- (3) ينبغي للمشروع أن يأخذ في الاعتبار أنه، وبحسب ما تقترحه الدراسات، من الصعب التحقق مما إذا كانت العقوبات مسؤولة عن تغيير السياسات، وإلى أي درجة. في حين أنه من الصعب أيضاً تقييم ما إذا كانت أعمال بناء القدرات بشأن تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة هي المسؤولة - وإلى أي مدى - عن تغيير السياسات.

وقد حدّدت سبعة مجالات رئيسية للاتفاق بشأن كيفية تحسين عمل السياسات وبناء القدرات والمبادرات من خلال التركيز على النهج التي يستخدمها حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على كوريا الشمالية، والذي يمكن تطبيقه على نطاق أوسع على أنظمة حظر توريد الأسلحة التابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه الاحتياجات السبعة المتوخاة ما يلي:

- (1) مواجهة منهجيات التهرب الكورية الشمالية من خلال إنشاء آليات المراقبة أو تعزيزها؛
- (2) زيادة تبادل المعارف والمعلومات داخل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفيما بينها من أجل زيادة قدرتها على تطبيق العقوبات؛
- (3) إنشاء آليات وطنية وإقليمية لمعالجة الالتزامات المقررة بموجب العقوبات؛
- (4) التفكير أفضياً في كيفية تحديد أيّ من جوانب مقتضيات العقوبات يمكن توقّع تطبيقه بشكل واقعي في ضوء النظم التشريعية الوطنية لكل منها؛
- (5) توفير الدعم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساعدتها على تقديم تقارير منسقة وذات جودة؛
- (6) إشراك المنظمات الإقليمية والدولية في التزامات تقديم التقارير؛ و
- (7) تعزيز ثقافة الفهم المشترك لقرارات مجلس الأمن، التي ما تزال غائبة إلى حد كبير، وهو ما يُفضي إلى نشوء خلافات حول تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

وحدّدت مجالات الاتفاق بين المشاركين حول كيفية تحسين الأبحاث بشأن تهرب كوريا الشمالية من العقوبات ثلاث قضايا رئيسية:

- (1) الحاجة إلى مزيد من المعرفة بشأن كيفية تعظيم آليات المراقبة من أجل توفير بيانات أفضل للامتثال؛
- (2) الحاجة إلى مزيد من المعرفة حول كيفية تفاعل العقوبات مع أدوات السياسة الأخرى؛ و

(3) الحاجة إلى مزيد من الأبحاث حول دور السفارات والبعثات التجارية كمراكز تشغيلية للقيام بالأنشطة غير المشروعة.

وإجمالاً، جرى تأكيد الحاجة إلى مزيد من العمل البحثي بشأن حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، إلى جانب العمل في مجال السياسات. وتحققاً لهذه الغاية، يُعدّ التطبيق الإلكتروني الخاص بالعقوبات من معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية HEID I SanctionsApp وقواعد بيانات حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة التابعة لمجموعة البحوث والمعلومات بشأن السلام والأمن، موارد رائدة يجب أخذها في الاعتبار عند صياغة التصورات للأعمال ذات الصلة بالسياسات.

وعلى الرغم من عدم ظهور خلافات كبيرة أثناء النقاش، إلا أن المشاركين حدّدوا المجالات التالية على أنها لم تحظ بعد بما تستحق من البحث أو موضع خلاف:

- تحديد ما إذا كان يلزم المزيد من العمل على التطبيق أو المزيد من العمل على الإنفاذ؛
- الحاجة إلى اتخاذ تدابير متابعة في حالات عدم امتثال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأنظمة عقوبات الأمم المتحدة؛
- فعالية حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوريا الشمالية؛ و
- دور أنظمة العقوبات غير التابعة للأمم المتحدة وكيف تساعد أو تعوق فعالية أنظمة العقوبات التابعة للأمم المتحدة.

كشفت النقاشات عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع لبناء القدرات، إذ يجب أن تكون مبادرات بناء القدرات مصممة خصيصاً للوضع المحدد الذي ستُتخذ فيه، مع مراعاة مسائل من قبيل الثقافة والروابط التاريخية وأولويات الأمن القومي.

وبينما بُذلت جهود على مستوى التوعية في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، لا تزال أجزاء كبيرة من هذه المناطق غير مستكشفة بما يكفي. وفي حين أن النهج الذي طوره مشروع «ساينك» قد ينجح عموماً، إلا أن تنفيذ أنشطة بناء القدرات يتعدّد في بلدان مثل الصين، التي لا تزال مركزاً لممارسة كوريا الشمالية للأنشطة غير المشروعة على المستوى العالمي. فمعظم كيانات الواجهة وكيانات السمسة التي تستخدمها كوريا الشمالية للقيام بهذه الأنشطة هي في الواقع صينية المنشأ. ومن أجل تعزيز العمل على بناء القدرات في كلٍّ من مجالَي تطبيق وإنفاذ عقوبات الأمم المتحدة على كوريا الشمالية وتحديد تقنيات التهرب من العقوبات ومكافحتها، قد يكون من المفيد تطوير إطار عمل مفاهيمي يعتمد على أوجه التشابه بين طريقة عمل كوريا الشمالية في آسيا وكيفية عمل العصابات الإجرامية في بلدان أميركا الجنوبية في مناطق أميركا الشمالية.

ولدعم الجماعة الناشئة من الممارسين بشأن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، يبدو أن المزيد من المناقشات/تبادل المعلومات على المستوى الدولي حول مواضيع محددة متعلقة بعقوبات كوريا الشمالية (والامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بشكل أعم) وتعزيز أوجه الربط بين أنشطة بناء القدرات، هي الخيارات الأفضل.

مُيسِّر و ورشة العمل

- الدكتورة سيجريد ليبوت، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا: باحثة مشاركة ومنسقة مشروع «ساينك».
- الدكتور ديفيد آتوود، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا. المُنظَّم
- الدكتورة إيريك موريت، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا: منسقة النقاش.
- السيد هيو غريفيث، استشاري لدى برنامج مسح الأسلحة الصغيرة: محاضر

أيلول/سبتمبر 2019

تسنّى عقد ورشة العمل في الفترة من 9 إلى 10 أيلول/سبتمبر من خلال الدعم المالي الذي قدمته مملكة هولندا



Kingdom of the Netherlands



**small
arms
survey**

Small Arms Survey

Maison de la Paix 2E
Chemin Eugène-Rigot 2
CP 1672 - 1211 Geneva 1, Switzerland

t +41 22 908 5777 f +41 22 732 2738

e sas@smallarmssurvey.org w www.smallarmssurvey.org

ورشة عمل

تحديات الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة:

مناقشات الخبراء الدوليين

التاريخ: يوم 9 (بعد الظهر) إلى 10 (يوم كامل) أيلول/سبتمبر 2019

المكان: مركز جنيف للاستقبال Geneva Welcome Centre، لا باستورالي La Pastorale،

ميسون روز روت دي فيرنيني 106- جنيف

Maison Rose Route de Ferney 106, Geneva

منسقة النقاش: الدكتورة إيريك موريت، المعهد العالي، جنيف

مسودة برنامج

اليوم الأول		الإثنين 9 أيلول/سبتمبر 2019
المنظمة/الشخصية المسؤولة	الموضوع	التوقيت
برنامج مسح الأسلحة الصغيرة	الوصول وتسجيل المشاركين (تناول القهوة / الشاي)	14:00 – 13:00
معهد الدراسات العليا / مسح الأسلحة الصغيرة	<ul style="list-style-type: none"> الترحيب عرض تقديمي لمشروع «ساينك» الغرض من حلقة نقاش الخبراء وتقديم المشاركين 	14:45 – 14:00
الجلسة الأولى. عمليات حظر توريد الأسلحة والحظر المفروض على كوريا الشمالية: جوانب القوة والضعف		
السيد أحمد عبد الحكم، زميل أول، إيفرشدس ساندزلاند (لندن) الدكتورة زوزانا هوداكوففا، باحثة في مرحلة ما بعد الدكتوراة، قسم العلوم، مركز الدراسات الدولية (باريس) السيد ليو جيهين، مجموعة أبحاث السلام والأمن (بروكسل)	المجموعة الأولى. عمليات حظر توريد الأسلحة: الأبعاد والأطراف الفاعلة والاستنتاجات الرئيسية من البحث	15:25 – 14:45
	الأسئلة/المناقشة	15:35 – 15:25
السيد بنيامين هاوتيكوفيرتشر، باحث، مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية (باريس) السيد شيانغ فنج لي، عضو لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية (نيويورك)	المجموعة الثانية. حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على كوريا الشمالية: آخر التطورات والتحديات	16:15 – 15:35

	الأسئلة/المناقشة	16 :15 – 16 :25
السيد جوناثان كورادو، مدير السياسات، جمعية كوريا (نيويورك) السيدة إيزابيث كونستانتينوفا، مسؤولة السياسات النووية، مديرية سياسات الدفاع والأمن SECDEFPOL.4، الرئيسة المناوبة لفرقة العمل المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة تصدير الأسلحة (كونوب) التابعة لدائرة العمل الخارجي الأوروبي (بروكسل)	المجموعة الثالثة. أنظمة حظر توريد الأسلحة غير التابعة للأمم المتحدة المفروضة على كوريا الشمالية	17 :05 – 16 :25
	الأسئلة/المناقشة	17 :15 – 17 :05
حفل استقبال		18 :00 – 17 :15
اليوم الثاني		الثلاثاء 10 أيلول/سبتمبر 2019
الجلسة الثانية. تقنيات التهرب		
السيد هيو جريفيث، خبير أسلحة وعضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوريا الشمالية الدكتور دان ليو، باحث، مشروع ألفا، جامعة كينجز كوليدج لندن (لندن) السيد كاميرون ترينر، باحث مشارك، مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار، معهد ميدلبري للدراسات الدولية، مكتب واشنطن العاصمة (واشنطن العاصمة) السيدة داريا دولزيكوفاف، محللة أبحاث، الانتشار والسياسات النووية، رويال يوناييتد، معهد خدمات دراسات الدفاع والأمن (لندن)	المجموعة الأولى. أساليب التهرب المستخدمة للتهرب من العقوبات	09 :40 – 09 :00
	الأسئلة/المناقشة	09 :50 – 09 :40
الدكتور جيمس بيرن، زميل باحث، المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الأمن والدفاعية (لندن) الدكتور بروس بيكتول، قسم الدراسات الأمنية والعدالة الجنائية، جامعة ولاية أنجيلو (سان أنجيلو) الآنسة داريا دولزيكوفاف، محللة أبحاث، الانتشار والسياسات النووية، رويال يوناييتد، معهد خدمات دراسات الدفاع والأمن (لندن)	المجموعة الثانية. عمليات النقل غير المشروع من قبل كوريا الشمالية	10 :30 – 09 :50
	الأسئلة/المناقشة	10 :40 – 10 :30
استراحة لتناول القهوة / الشاي		11:10 – 10:40
الجلسة الثالثة. التطبيق والإنفاذ الفعّالين		
السيد هيو جريفيث، خبير أسلحة وعضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوريا الشمالية السيدة كريستينا روتارو، باحثة في مركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (لندن) الآنسة داريا دولزيكوفاف، محللة أبحاث، الانتشار والسياسات النووية، رويال يوناييتد، معهد خدمات دراسات الدفاع والأمن (لندن)	المجموعة الأولى. الإستراتيجيات التي تستخدمها كوريا الشمالية والإستراتيجيات المضادة لمعالجة تقنيات التهرب الكورية الشمالية	12:40 – 11:10

	الأسئلة/المناقشة	13:00 – 12:40
استراحة الغداء		14:00 – 13:00
<p>الحكومات:</p> <p>السيدة ساتشي كلارينجبولد، نائبة الممثل الدائم في مؤتمر نزع السلاح؛ سكرتير أول، التمثيل الدائم لمملكة هولندا في جنيف (جنيف)</p> <p>السيد بليك بريتشيت، مسؤول الشؤون الخارجية، مكتب الأمن الدولي وعدم الانتشار، مكتب التعاون في التصدير، برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود ذات الصلة EXBS، وزارة الخارجية الأمريكية (واشنطن العاصمة)</p> <p>المجتمع المدني:</p> <p>الدكتور إيان ستيوارت، الرئيس، مشروع ألفا، جامعة كينجز كوليدج لندن (لندن)</p> <p>الدكتورة سيفريد ليبوت، باحثة مشاركة، برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (جنيف)</p> <p>السيد مارتين ريوكس-ليفيفري، مدير إدارة البرامج، مؤسسة الامتثال ومهارات القدرات الدولية (نيويورك)</p>	<p>المجموعة الثانية. نهج السياسات وبناء القدرات: وجهات نظر من المجتمع الدولي</p>	10:15 – 00:14
	الأسئلة/المناقشة	15:30 – 15:10
استراحة لتناول الشاي/القهوة		16:00 – 15:30
الجلسة الرابعة. انتهاكات عمليات حظر توريد الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة		
<p>السيد هيو جريفيث، خبير أسلحة وعضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوريا الشمالية</p> <p>السيد أوريلين لوركا، خبير الجماعات المسلحة، فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمالي</p> <p>السيد شيانغ فنغ لي، عضو لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن كوريا الشمالية (نيويورك)</p>	<p>المجموعة الأولى. التحقيق في عمليات حظر توريد الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة: التحديات والأمثلة على الممارسات الفضلى والتعاون</p>	16:30 – 16:00
	الأسئلة/المناقشة	16:30 – 16:40
<p>برنامج مسح الأسلحة الصغيرة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الاستعراض الختامي واختتام الجلسة • استبيانات التقييم 	16:40 – 17:00

أُتيح عقد هذا المؤتمر بفضل منحة قدمتها وزارة الخارجية الهولندية لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة في جنيف



Kingdom of the Netherlands